

سلسلة اصوات الضحايا: ملتقى الحوار السياسي الليبي



محامون من أجل العدالة في ليبيا



شكر وتقدير

تتوجّه محامون من أجل العدالة في ليبيا بخالص الشكر والتقدير إلى كل من شارك في البحث و المسوح التي أجرتها.

وقد ساهم في إعداد هذا التقرير كل من:

المحاضرة العليا في كلية الحقوق بجامعة إيسيكس ورئيسة المجلس الاستشاري لمنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا: الدكتورة كارلا فيرستمان
رئيس قسم البحث والتدريب: محمّد المسيري
مدير الاتصالات الاستراتيجية: تيم مولينو
الرسوم التوضيحية: دومينكا أوزينسكا
التصميم الطباعي: مارك رشدان
الترجمة: سوزان قازان

تيسّر إعداد هذا التقرير بفضل الشراكة مع وزارة الخارجية الألمانية، وبفضل الدعم الإضافي الذي قدّمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتيسير من وزارة خارجية مملكة هولندا.

Supported by / برعاية



Auswärtiges Amt
Federal Foreign Office
وزارة الخارجية

ICTJ

Justice
Truth
Dignity



Ministry of Foreign Affairs of the
Netherlands

سلسلة أصوات الضحايا

يستمدّ عمل منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا جذوره من نهج مبني على الحقوق ومتمحور حول الضحايا: فنحن نطلق من إيماننا بأنّ عمليات المشاركة والسياسات كافة يجب أن تستند إلى إطار يقوم على حقوق الإنسان ويضمن إمكانية مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية مشاركة كاملة كجزء أساسي من عيش حياة كريمة. ويجب أن يكون الليبيون في محور الجهود المبذولة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، والمساءلة، وسيادة القانون في البلاد. فالضحايا يحتلون مكانة أساسية كأصحاب مصلحة في ليبيا ويتمتعون بوجهات نظر فريدة. من هذا المنطلق، نقوم بنشر سلسلة أصوات الضحايا لتسليط الضوء على وجهات نظر الضحايا وعائلاتهم فيما يتعلّق بالعدالة الانتقالية وآليات المساءلة.

قائمة المحتويات

4	1. مقَدِّمة
6	2. المنهجية
7	3. معلومات عامة حول مؤتمر برلين و ملتقى الحوار السياسي الليبي
8	4. النتائج
8	مدي المعرفة بملتقى الحوار السياسي الليبي
8	وجهات نظر الضحايا حيال ملتقى الحوار السياسي الليبي
9	الانتخابات
9	الأمن و السلام
10	العدالة و المصالحة
12	5. الخلاصة

على المنوال نفسه، لم تؤدّ الجهود المبذولة في العامين 2017⁷ و2019⁸ في تحقيق النتائج المرجوة.

في أبريل 2019، شنت القوات المسلحة العربية الليبية هجوماً على طرابلس في محاولة لاحتلال العاصمة بذريعة مكافحة الإرهاب. وتواصل النزاع المسلح الذي اندلع بين القوات المسلحة العربية الليبية والمجموعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني حتى يونيو 2020 بعد أن حظي كل من الطرفين بدعم الجهات الدولية في انتهاك لقرار حظر توريد الأسلحة الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أسفر النزاع عن مئات الضحايا المدنيين نتيجة الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المكتظة بالسكان. وقد فُصفت المستشفيات، وسيارات الإسعاف، والمدارس، ومراكز الاحتجاز والمطارات ب نتيجة الهجمات العشوائية من قبل الأطراف في الصراع؛ وقد ترقى هذه الهجمات إلى جرائم حرب.⁹

و في يونيو 2020، انسحبت القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة خليفة حفتر من ضواحي طرابلس وجرى التوقيع على «اتفاق تام ودائم» لوقف إطلاق النار بين حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية في 23 أكتوبر 2020.¹⁰ ومقد وقف إطلاق النار الطريق أمام عملية سلام جديدة برعاية أممية. واستئناف ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي كان قد تأسس في يناير 2020¹¹ تكوّن ملتقى الحوار السياسي الليبي من 75 عضواً يمثلون المجتمع الليبي بمختلف شرائحه. وقد تم الاتفاق فيما بينهم على خارطة طريق للتوجه بالبلاد إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية.¹² وما زال الأعضاء يجتمعون للاتفاق على الجوانب الرئيسية اللازمة للمضي قدماً بحكومة الوحدة الوطنية.

7 أنظر: Ulf Laessing، 'U.N. ends month-long Libya talks in Tunisia with-out proposing new date'، رويترز، 21 أكتوبر 2017.

8 أنظر: Karim Mezran and Federica Saini Fasanotti، 'Another confer-ence, another incomplete solution for Libya'، المجلس الأطلسي، 21 نوفمبر 2019.

9 "الهجمات العشوائية الأخيرة على المدنيين والمستشفيات من قبل قوات حفتر قد ترقى إلى جرائم حرب"، محامون من أجل العدالة في ليبيا، 18 مايو 2020: <https://www.libyanjustice.org/news-arabic/lhjmt-laashwy-y-lkh-yr-aaly-lmdnyyn-w-lmstshfyt-mn-qbl-qwt-hftr-qd-trqy-ly-jry-m-hrb>

10 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ترحب بالاتفاق بين الأطراف الليبية على وقف إطلاق نار دائم على مستوى البلاد مع النفاذ الفوري، 23 أكتوبر 2020، متوفر عبر الرابط: <https://bit.ly/3lib416>.

11 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا، 19 يناير 2020: <https://unsmil.unmissions.org/berlin-international-conference-2020>

12 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل"، نوفمبر 2020. https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_arabic_0.pdf

شهدت ليبيا على مرّ العقد الماضي سلسلة من الأزمات الممتدة المرتبطة بالنزاع المسلح، وانعدام الأمن، والانقسامات السياسية الحادة، وضعف الحوكمة، وقد تفاقمت هذه الأزمات في ظل هيمنة الجماعات المسلحة والجهات الخارجية التي انتهكت حظر توريد الأسلحة¹ وعملت على الترويج لمصالحها الخاصة داخل البلاد. ومثلت هذه البيئة أرضاً خصبة ساهمت في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي.² واستُهدف الناس بسبب انتماءاتهم السياسية والقبلية الفعلية أو المتصورة، وبسبب ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير.³ وارتكبت أيضاً انتهاكات القانون الدولي الإنساني في الفترات المتتالية من النزاع المسلح، وقد اشتملت على أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والهجمات العشوائية في المناطق المأهولة بالمدنيين، والهجمات على الوحدات الطبية، والنهب وتدمير الممتلكات.⁴

وإن كان صحيحاً أنّ محاولات عديدة قد سُجّلت للتوصل إلى حلّ سياسي، إلاّ أنّها لم تنجح في التوفيق بين المصالح المختلفة والمتنافسة في أغلب الأحيان، ولم تحقق الاستقرار على المدى الطويل. ففي العام 2015، أُثمرت المفاوضات المدعومة من الأمم المتحدة عن الاتفاق السياسي الليبي.⁵ وتأسس حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز مصطفى السراج، إلاّ أنّ هذه الجهود لم تنجح في توحيد البلاد أو ضمان استقرارها؛⁶ ومع رفض مجلس النواب الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، تأسست حكومة موازية في طبرق، ونسجاً

1 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2011 (1973)"، وثيقة الأمم المتحدة رقم S/2021/229، 8 مارس 2021.

2 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تحقيق مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول ليبيا: النتائج التفصيلية"، وثيقة الأمم المتحدة رقم 23، 31/CRP.3/A/HRC/31/CRP.3، 23 فبراير 2016؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا"، أبريل 2018.

3 أنظر منظمة العفو الدولية، ليبيا: "اختفوا عن وجه الأرض" - مدنيون مختطفون في ليبيا، 5 آب/أغسطس 2015/2178/19، AI Index: MDE 19/2178/2015؛ منظمة العفو الدولية، تقرير عام 2020/2021، "حالة حقوق الإنسان في العالم"، الفصل المتعلق بليبيا، ص. 154-151.

4 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تحقيق مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول ليبيا: النتائج التفصيلية"، وثيقة الأمم المتحدة رقم 23، 31/CRP.3/A/HRC/31/CRP.3، 23 فبراير 2016. راجع أيضاً Sari Arraf، 'The War Report'، Libya: A Short Guide on the Conflict، Geneva Academy، 2017، متوفر عبر الرابط: <https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/Lybia%20A%20Short%20Guide%20to%20the%20Conflict.pdf>.

5 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم 2259 (2015)، وثيقة الأمم المتحدة رقم 23، UN Doc S/RES/2259 (2015) كانون الأول/ديسمبر 2015.

6 بيان الممثل الخاص للأمين العام مارتين كوبر إلى مجلس الأمن - "السلام في الوحدة" 11 - ديسمبر 2015؛ بيان الممثل الخاص للأمين العام مارتين كوبر إلى مجلس الأمن، 2 مارس 2016.

وتنشر منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا هذا التقرير باعتباره الأول من سلسلة تقارير تبحث الطرق الفضلى لإدماج وجهات نظر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني ومخاوفهم في الآليات المفعلة في ليبيا. وفي هذا التقرير، تقدّم محامون من أجل العدالة في ليبيا أفكارها في سياق ملتقى الحوار السياسي الليبي. وما نعتقد أنه للليبيين جميعاً دور هام يؤدونه في سياق المشاركة في ملتقى الحوار السياسي الليبي والتعبير عن وجهات نظرهم ومخاوفهم حيال القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد. فإشراك العامة وسيلة لبناء الشفافية والمشروعية للعمليات السياسية وهي ضرورية للمحافظة على الديمقراطية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار النطاق الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والتهميش الذي ما زال يطال الضحايا، فإن الجهود الخاصة والهادفة مطلوبة اليوم لضمان مشاركة الضحايا بفعالية في عملية ملتقى الحوار السياسي الليبي. ولا شك أن آراء الضحايا وأصواتهم لها دور فاعل بصفتهم أصحاب مصلحة رئيسيين في ليبيا ولهم وجهات نظر خاصة حول مختلف جوانب الحوار، لا سيما حول العودة إلى العملية السياسية، وإصلاح قطاع الأمن، والإصلاح الاقتصادي والمالي، واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ومن غير المفاجئ أن توقعات الليبيين حيال ملتقى الحوار السياسي الليبي قد بدت متفاوتة، فهناك تردد ناجم عن تجربة طويلة عن عمليات الحوار التي لا تسفر عن تغيير دائم. ولكن، ما زال الأمل موجوداً بأن ينجح ملتقى الحوار السياسي الليبي في التوحيد بين المؤسسات المنقسمة وأن تؤدي إلى تحسينات في الوضع في ليبيا يعدّ الليبيون بأمر الحاجة إليها في حياتهم اليومية، لا سيما في مجالات السلام، والأمن، والاقتصاد، والخدمات، والعدالة، والمصالحة.

و بالفعل قد تم إحراز بعض التقدم، وإن جزئياً. والواضح أن على ملتقى الحوار السياسي الليبي أن يكون وشمولياً و تشاركياً إذا كان يريد أن يستفيد من الزخم الذي حققه حتى الآن، وأن يشرك الليبيين الذين لهم مصلحة في العملية و في محصلتها أيضاً. ولكي يثمر ملتقى الحوار السياسي الليبي عن نتائج فعالة، وشفافة ومشروعة، فمن المهم أن يتمكن جميع الليبيين من متابعة العملية والمشاركة فيها، ومن ضمنهم العدد الكبير من ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الذين لديهم مصلحة رئيسية في العملية.

2. المنهجية

وقوانين العفو، والاعتذارات، وألوبياتهم فيما يتعلّق بالمساءلة، و الحقيقة، وجبر الضرر. وقد بُني المسح على استطلاع آراء 349 لیبياً، ومقابلات مفصلة مع 36 خبيراً لیبياً متخصّصاً في العدالة الانتقالية. وقد شكّل 349 مستجيباً عينةً متساويةً تقريباً من الرجال والنساء، من مختلف الأعمار والخلفيات، شملت موظفين في الخدمة المدنية، وناشطين في المجتمع المدني، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ومعلمين، ومحامين، وصحفيين، وأفراد الطواقم الطبية، ورجال وسيّات أعمال، وطلاباً، وربّات منزل، وعمّالاً إضافياً إلى عددٍ صغير من المسؤولين في القطاع الأمني.

تعرب محامون من أجل العدالة في ليبيا عن امتنانها لجميع الذين ساهموا بمعلومات في هذا التقرير، وقد تم حجب هوية بعض من تمت مقابلتهم وكذلك أماكن وتواريخ المقابلات، وذلك لحماية سلامتهم الشخصية في سياق قد يكون فيه بعض المستجيبين مستهدفين وقد يتعرضوا لهجوم من قبل جهات حكومية وغير حكومية في جميع أنحاء البلاد.

يستمدّ هذا التقرير معلوماته من مسحٍ هادفٍ للیبیین أجرته محامون من أجل العدالة في ليبيا في الفترة ما بين يناير وأبريل 2021، استُطلعت فيه آراء 52 لیبياً يعرّفون أنفسهم كضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، بشأن ملّقى الحوار السياسي الليبي وتطلّعاتهم حيال عملية السلام. وقد جرى اللقاء وجهاً لوجه مع 11 شخصاً من الذين استُطلعت آرائهم حول ملّقى الحوار السياسي الليبي، فيما أجاب 26 مشاركاً عن الأسئلة عبر الهاتف والبقية بواسطة البريد الإلكتروني.

وقد أشار أكثر من نصف المستجيبين أنّهم أُجبروا على التشرّد نتيجة النزاع و/أو العدم الاستقرار في أجزاء من البلاد. وكشفت نسبة تفوق 60% من المستجيبين أنهم تعرضوا لمعاناة نتيجة أضرار أو إصابات ناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأعلن 33% من المشاركين أنّ أفراداً من عائلتهم أو مجتمعاتهم المحليّة قد تعرّضوا للأذى، ذلك مع العلم أنّ شكل الأذى الأكثر انتشاراً تمثّل في تدمير الممتلكات (30%) يليه الضرر الاقتصادي أو الاجتماعي (16,33%)، والاختفاء القسري (14,3%) والاحتجاز التعسّفي (10%). وقد عانى الضحايا الآخرون جزءاً تعرّض أحبائهم للقتل أو التعذيب.

توزّع المستجيبون بين 48% من الإناث و52% من الذكور. ومن بين الأشخاص الذين استُطلعت آرائهم 16 تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً، و17 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 30 و39 عاماً وتسعة أشخاص بين 40 و49 عاماً، وخمسة أشخاص بين 50 و59 عاماً وخمسة آخرون بين 60 و69 عاماً. وقد شملت أكثرية الأشخاص الذين شاركوا في المسح (42 من أصل 52) العرب الليبيين في حين كان البقية من الليبيين ذوي البشرة السمراء (تسعة) أو أقليات أخرى من ضمنهم ثلاثة من التبو وستة ينحدرون من مدينة تاورغاء وواحد من القرينليين. ومن بين الذين أجريت معهم المقابلات، ينحدّر أحد عشر شخصاً من بنغازي، وعشرة من طرابلس (بما في ذلك العزريّة، وقصر بن غشير وأبو سليم)، وستة أشخاص من الكفرة، وسبعة من درنة، وخمسة من سرت، وواحد من بني وليد وستة من سبها وستة آخرون من تاورغاء. ومن بينهم مستجيبون عرّفوا عن أنفسهم على أنهم من الزوي، والورقلة، والعريبات، والأهالي، والحمري، والأوجلة، والشاعري، والطوارق، والعبيدي، والتبو، وتواجير درنة، ومعدان، وماجر، والقذاذفة، وترهونة، وسرت.

وإلى جانب المسح المتعلّق بملّقى الحوار السياسي الليبي، يستند التقرير أيضاً إلى مسحٍ أوسع نطاقاً أجرته محامون من أجل العدالة في ليبيا في الفترة ما بين 1 أكتوبر 2020 و31 يناير 2021، وتناول وجهات نظر الليبيين حول العدالة والمساءلة (يشار إليه بالمسح المتعلّق بوجهات النظر).¹³ نظرق المسح إلى وجهات نظر الأفراد حيال العدالة،

13 ستقوم محامون من أجل العدالة في ليبيا بإصدار تقرير مفصّل حول وجهات نظر الليبيين حيال العدالة والمساءلة في عام 2021.

3. معلومات عامة حول مؤتمر برلين وملتقى الحوار السياسي الليبي

أعضاء المجلس الرئاسي من ثلاثة أعضاء هم السيد محمد يونس المنفي (من شرق ليبيا) رئيساً، والسيد موسى الكوي (من جنوب ليبيا) والسيد عبد الله حسين اللافي (من غرب ليبيا) لقيادة ليبيا نحو الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر 2021، وفي 10 مارس 2021، وافق البرلمان على حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس الوزراء عبد الحميد دبيبة.

وانعقد مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا باستضافة وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 23 يونيو 2021، وأعاد المؤتمر التأكيد على الالتزام التام من جانب المجتمع الدولي بالعملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمسكون بمقاليدها وتتولى تسييرها الأمم المتحدة، بما في ذلك انتخابات 24 ديسمبر وسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.¹⁸

ويتواصل انعقاد اجتماعات إضافية لملتقى الحوار السياسي الليبي ولجانه بما في ذلك اجتماع عقد في 26 و27 مايو 2021 ونقاشات عامة من 28 يونيو إلى 1 يوليو 2021 من أجل مناقشة الأساس الدستوري المقترح للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي من المفترض أن تجري في 24 ديسمبر 2021، ومن الجدير بالذكر أنّ الاجتماع وصل إلى خواتيمه من دون اتخاذ قرار بهذا الصدد.

في سياق المبادرات العديدة التي تأسست لدعم ليبيا في عملية التحول الديمقراطي، عُقد مؤتمر برلين الأول في 19 يناير 2020. وقد صُمم لمساعدة الأمم المتحدة في توحيد المجتمع الدولي في دعمه لحلّ سلمي للأزمة الليبية وتعزيز لعملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بمقاليدها، ويكون من شأنها إنهاء النزاع المسلح وتحقيق السلام الدائم.¹⁴ ودعمت استنتاجات مؤتمر برلين الأول مقارنةً شاملةً في دعم وقف إطلاق النار، وحظر توريد الأسلحة، والعودة إلى العملية السياسية، وإصلاح قطاع الأمن، والإصلاح الاقتصادي والمالي، واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.¹⁵

وقد دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة استنتاجات مؤتمر برلين الأول في قراره رقم 2510 (2020).¹⁶ ومهدت اللقاءات التشاورية مع الدوائر الليبية و اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الأطراف الليبية في 23 أكتوبر 2020 لتكثيف الحوار حول استنتاجات المؤتمر وأنشطة المتابعة.

وفي سياق متابعة الجهود المبذولة في إطار مؤتمر برلين الأول، سعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى إعادة تنشيط ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي كان قد تأسس في يناير 2020 ولكن لم يُفعل كما ينبغي. فقامت بتيسير الجولة الأولى من المحادثات بدءاً من 7 نوفمبر 2020 ولغاية 15 منه في تونس. وقد جمعت بين 75 مشاركاً ليبيا يمثلون مختلف شرائح المجتمع الليبي، وفي أثناء الملتقى، تم الاتفاق على خارطة طريق¹⁷ للانتخابات الوطنية المزمع انعقادها في 24 ديسمبر 2021. كما تم الاتفاق أيضاً على الحاجة إلى بناء التوافق على إطار حكم موحد، وتوحيد المؤسسات الوطنية وإصلاح السلطة التنفيذية، وغير ذلك.

وامتدّت الجولة الثانية لملتقى الحوار السياسي الليبي على سلسلة من الاجتماعات في شهري نوفمبر وديسمبر 2020. وقد اتفق أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في أثناء هذه اللقاءات على اعتماد آلية لتعيين سلطة تنفيذية مؤقتة، وفي فبراير 2021، وقع اختيارهم على السيد عبد الحميد محمد دبيبة رئيساً للوزراء، وانتخبوا

14 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة في 22 يناير موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة"، وثيقة الأمم المتحدة رقم UN Doc S/2020/63، 22 يناير 2020، المرفق: مؤتمر برلين المعني بليبيا، استنتاجات المؤتمر (19 يناير 2020).

15 المرجع نفسه.

16 وثيقة الأمم المتحدة رقم 12، (2020) UN Doc S/RES/2510 فبراير 2020، 17 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملتقى الحوار السياسي الليبي، "خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل"، نوفمبر 2020، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_arabic_0.pdf.

18 مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا: استنتاجات المؤتمر، 23 يونيو 2021، متوفر عبر الرابط: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/berlin_2_conference_conclusions_-_draft_3.1_-_ar_translation_unsmil_final.pdf

المعرفة بملئى الحوار السياسي الليبي

مما لا شك فيه أنّ المشاركة الكاملة، الفعالة و الهادفة لجميع الليبيين في النشاطات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، وحل النزاعات، وبناء السلام هي شرط أساسي ومسبق لنهاية ناجحة للأزمة. ومن المعلوم أنّ خلاصات مؤتمر برلين الأول والثاني تعترف بذلك، وتدعم جهود الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الوقت لتيسير إشراك عدد أكبر من النساء والفتيات¹⁹ من مختلف أطراف المجتمع الليبي في العملية السياسية والمؤسسات العامة.²⁰

وقد ذكر قرابة 75% من المشاركين في المسح أنّهم على علم بملئى الحوار السياسي الليبي، وهو أمر إيجابي عموماً. غير أنّ أقل من النصف فقط يفهمون أهداف الملئى ونسبة أقل (15 من أصل 52) لديهم فهم حول أنواع القضايا التي تتم مناقشتها في الملئى، ولا شك أنّ عدم الإحاطة بطبيعة النقاشات وهدفها أو اشراك الليبيين في هذه النقاشات تحول دون متابعتها من قبل الأفراد، ودون تمكّنهم من تكوين آراء بشأنها فيما يتعلّق بمدى تلبية احتياجاتهم.

وتعدّ الوسائل التي يسمع الليبيون من خلالها الأخبار ويبقون على اطلاع بالمجريات الحالية مهمة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يسعون إلى نشر المعلومات حول ملئى الحوار السياسي الليبي. فأكثر من 60% من المستجيبين أكدوا أنّهم يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات حول ملئى الحوار السياسي الليبي، في حين تتلقى نسبة أقل منهم الأخبار عبر التلفزيون (32%) ويزور آخرون مواقع الأمم المتحدة الإلكترونية، ويبقى عدد قليل ممن يتابعون الأخبار عبر الإذاعة أو من كلام الناس.

وقد أشارت الأكثرية الساحقة من المستجيبين (أكثر من 80%) أنّهم يتمكنون الحصول على مزيد من المعلومات عن الملئى، وعبروا عن رغبتهم في معرفة المزيد من التفاصيل، فأشار البعض إلى الرغبة في معرفة المزيد حول العملية لاختيار مندوبي الملئى، وكيفية المشاركة في العملية، والإطار الزمني للاستفتاء الدستوري والعملية السياسية وكيفية حثّ الحكومة على التقيد بالتزاماتها. ورغب آخرون بتلقي مزيد من المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تمنى هؤلاء الأشخاص معرفة مصير المختفيين وضحايا الانتهاكات وما إذا كان الضحايا سيحصلون على وسائل انتصاف مما تعزّضوا له من أذى وأرادوا معرفة ما إذا كان من الممكن منع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الفوز أو التعيين بالمناصب العامة.

19 كشرائح من المجتمع واجهت التهميش والاستبعاد عن النقاشات السياسية في البلاد.

20 مؤتمر برلين حول ليبيا، خلاصات المؤتمر (رقم 13) الفقرة 27: مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا: خلاصات المؤتمر (رقم 7).

ونتيجة لذلك، يكون من المفيد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من الجهات التي يهّمها نشر المعلومات للعامة حول عملية ملئى الحوار السياسي الليبي نشر معلومات مستمرة وبتفاصيل أكثر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومن خلال المواقع الإلكترونية. ففي الوقت الراهن، تتاح المعلومات على موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولكنها نبذة عامة، فإنّ المعلومات تقتصر على النشرات الصحفية الصادرة عن البعثة فقط. وبالتالي، يكون مفيداً تقديم معلومات عامة إضافية تشرح بمزيد من التفاصيل عن طبيعة العملية والغرض منها، والجدول الزمني والتقدم الذي أحرز حول المسارات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تتاح لليبيين إمكانية التعليق، وطرح الأسئلة والتعبير عن وجهات نظرهم ومخاوفهم. وبالتالي، فإنّ الموقع التفاعلي سيسهم إلى حدّ كبير في تحقيق أهداف المشاركة العامة.

وجهات نظر الضحايا حيال ملئى الحوار السياسي الليبي

سُئل المستجيبون عن الأولويات التي ينبغي لأعضاء ملئى الحوار السياسي الليبي التركيز عليها برأيهم. فكانت الأولوية تقديم مصالح ليبيا على جميع المصالح الشخصية والقبلية أو الإقليمية؛ ورأوا أنّ عمل الملئى مهم جداً ولا يجب أن يضيق أعضاؤه الفرصة بإبداء الانحياز، وعبر كثيرون عن قلقهم من احتمال أن تتعرّض العملية للفساد. وتعزى ردود الفعل تلك إلى انعدام ثقة الليبيين عموماً بالمؤسسات السياسية.²¹ وقد أشار حوالى النصف من المشاركين (48%) إلى أنّهم لا يعتقدون أنّ السياسيين يأخذون مصالحهم بعين الاعتبار وبدت نسبة 38% منهم غير واثقين حيال نوايا السياسيين ودوافعهم.

وكان المستجيبون واضحين أيضاً مؤكّدين أنّ ملئى الحوار السياسي الليبي يجب أن لا يوجّه فقط بالاعتبارات المباشرة أو القصيرة الأجل بل أيضاً والأهم هو فهمهم لمدي تأثير القرارات التي سيتخذونها اليوم على الأجيال المستقبلية. وعلى حدّ ما قال أحدهم: «نحتاج ناس وآراء جديدة.» ورأى المستجيبون أيضاً ضمن الأولويات الملحة توحيد ليبيا وتوحيد المؤسسات بما في ذلك المؤسسة العسكرية، وحثّوا أعضاء ملئى الحوار السياسي الليبي على عدم نسيان حاجة الشعب إلى الأمن والسلامة، وإلى العدالة عن الجرائم السابقة وإلى دولة يحكمها القانون وإلى اقتصاد فعال.

وأبدى المستجيبون رغبة واضحة بأن يستبعد عن الملئى كل من كان له دور تسبّب في الأزمة أو شارك فيها. وقد اتسق ذلك إلى حدّ ما مع تصويت أجراه ملئى الحوار السياسي الليبي عند مناقشة معايير الترشيح للسلطة التنفيذية المؤقتة المكلفين بتوجيه البلاد

21 أنظر، 'How can Libya achieve "Good Governance"?' Anas El Gomati, Sadeq Institute, 9 August 2013

إلى انتخابات ديسمبر 2021، وقد صوّت وقتئذٍ 64٪ من الأعضاء لصالح معيار يمنع أصحاب المناصب الحكومية أو العسكرية منذ العام 2014 من الترشح، وكانت النسبة المطلوبة وقتها لإقرار هذا المعيار هو 75٪. ما يعني أنه لم يتم إدراج المعيار ولكنه دُل على عدد هام ضمن الملتقى اتسق مع الآراء التي عبّر عنها المستجيبون.

الانتخابات

رأت أكثرية المشاركين (84٪) أنّ الانتخابات أولوية هامة بالنسبة إلى الانتقال إلى حكومة موحدة وإعادة منح حق الانتخاب للبيين جميعاً. كما يمكن للانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021 أن تسهم في تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية ومشروعيتها، الأمر الذي يزيد من فعاليتها وكفاءتها.

ولكن بدا المستجيبون منقسمين حيال نوع الانتخابات التي يجب أن تُعطى الأولوية، فقد رأى النصف منهم أنّ الأولوية يجب أن تكون للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في حين أعطى النصف الآخر الأولوية للاستفتاء الدستوري. وقد يكون سبب هذا التفاوت في وجهات النظر نتيجة عدم الوضوح حول علاقة النقاشات على مسودة الدستور (التي أُجرت في العام 2017 ولم تطرح للتصويت بعد) بالعملية الانتقالية من أجل التوصل إلى أساس دستوري سليم لإجراء الانتخابات، وفي الحقيقة، هناك غياب في التوافق حول الإطار الدستوري للانتخابات.²² وما زالت هذه المسألة محط جدال، خصوصاً أن هناك فئة تدفع بالمضيّ قدماً بإجراء الانتخابات تحت أي ظرف. وقد رأى قرابة 31٪ من المستجيبين أنّ الاتفاق على الدستور أو التعديل الدستوري من شأنه أن يشكّل شرطاً مسبقاً أساسياً لإجراء الانتخابات، وركّز آخرون على الحاجة إلى نشر الوعي حول العملية الانتخابية.

إلى جانب المعايير الدستورية للانتخابات، شدّد المستجيبون على أهمية أن تكون الانتخابات حرّة ونزيهة، ولكي تتسم الانتخابات بالشمولية، وتكون تمثيلية ونزيهة وذات مصداقية، يجب أن تتم في بيئة آمنة، ومحايدة وسلمية تتمتع بالشمولية ولا تهمل أي طرف.²³ وقد شدّد المستجيبون على الحاجة إلى العمل باستباقية على تعزيز بيئة شمولية ومؤاتية للانتخابات، والأمر لا يحدث بصورة تلقائية، وفي هذا الصدد، يبقى المهم هو تحسين الظروف الأمنية «وإتاحة المساحة اللازمة للأحزاب والحركات السياسية سواء داخل ليبيا أو خارجها وإفساح المجال أمام المشاركة الهادفة وتمثيل المرأة والشباب

والمكونات الثقافية»²⁴ وقد أشار المستجيبون إلى الحاجة إلى نشر الوعي حول أهمية الانتخابات والحاجة إلى احترام تعددية وجهات النظر. ويتسق ذلك مع وجهات نظر منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا حول ما يمكن القيام به من أجل التحضير للانتخابات،²⁵ ومع الآراء المعبّر عنها من منظمات حقوق الإنسان.²⁶

بالإضافة إلى ذلك، يتبين من خلال المسح المتعلق بوجهات النظر، أنّ 340 من أصل 349 مستجيباً قد شدّدوا على أنّ أي شخص يشارك في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سواء تحت كان ذلك أثناء نظام القذافي أو منذ العام 2011، يجب أن يحظر من الترشح للانتخابات ديسمبر 2021. وقد شرح المستجيبون أنّ هذا الشرط أساسي وضروري لمستقبل قائم على العدالة، وسيادة القانون، والسلام.

وفي الختام، أشار المستجيبون أنّهم من الضروري لحكومة الوحدة الوطنية أن تخضع لمساءلة الليبيين حتى تجري الانتخابات وفق ما هو مقرر في 24 ديسمبر 2021.

الأمن والسلام

تشدّد خلاصات مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا على الحاجة إلى معالجة الوضع الأمني الصعب في البلاد، وهي تسلّط الضوء على أهمية توحيد مؤسسات الأمن القومي الليبي والشرطة والجيش، وتسريح المجموعات المسلحة ونزع أسلحتها وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرترقة من ليبيا بدون أي تأخير.²⁷

ويتوافق التركيز على الحاجة إلى معالجة الوضع الأمني مع الآراء التي عبّر عنها المستجيبون. فقد أشاروا جميعهم تقريباً إلى أنّ غياب السلام والأمن يؤثّر على حياتهم اليومية؛ وقد ذكر 94٪ منهم إلى أنّ هذا الأمر يؤثّر بشكل كبير. فمشاعر انعدام الأمان تهيمن على جميع جوانب الحياة في ليبيا وتشكّل عائقاً هاماً أمام تطوير المؤسسات الوطنية الفعالة واستدامة أي عملية تحوّل ديمقراطي. كما عبّر المستجيبون أيضاً عن مخاوفهم حيال انعدام الأمن في مجموعة متنوعة من السياقات. فيفهم الأمن على أنّه شرط مسبق لإجراء انتخابات حرّة ونزيهة ولتأمين المصالحة الوطنية بالنسبة إليهم، فإنّ تجربة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات، وادماج الميليشيات ضمن أجهزة الأمن الرسمية كلّها تعزّز من مشاعر انعدام الأمن.

24 الملاحظات الافتتاحية للمبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا يان كوبيتش في الاجتماع الافتراضي لملتقى الحوار السياسي الليبي في 26 مايو 2021. <https://Unsmil.Unmissions.Org/Opening-Remarks-Special-2021-Envoy-Secretary-General-Libya-j-C3%A1n-Kubi%C5%A1-Lpdf-Virtual-Meeting-26-May-2021>.

25 محامون من أجل العدالة في ليبيا، "7 أمور لازم إنجازها في 7 أشهر: خارطة طريق للانتخابات تحترم حقوق الإنسان"، <https://www.libyanjustice.org/lj/>.
26 أنظر مثلاً مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "ليبيا: حرية الصحافة هي الطريق إلى انتخابات حرة ونزيهة"، 15 أبريل 2021، <https://cihrs.org/libya-press-freedom-is-the-path-to-free-and-fair-elections>.
27 مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا: خلاصات المؤتمر (رقم 17)، الفقرات 5، 31 و32.

22 مجموعة الأزمات الدولية، ليبيا تقلب الصفحة، تقرير 222 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 21 مايو 2021.

23 الملاحظات الختامية للمبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا يان كوبيتش في الاجتماع الافتراضي لملتقى الحوار السياسي الليبي في 27 مايو 2021، <https://unsmil.unmissions.org/closing-remarks-special-envoy-secretary-general-libya-j-C3%A1n-kubi%C5%A1-lpdf-virtual-meeting-27-may-2021>.

ولا يشعر حوالى 44% من المستجيبين بالأمان الكافي للإبلاغ عن جريمة إلى السلطات أو المشاركة في الإجراءات القانونية. ويقلق الأفراد دائماً من الأعمال الانتقامية ومن غياب نظام فعال لحماية الضحايا والشهود الذين يبلغون عما يتعرضون له. ينبغي تقديم الدعم لضحايا الجريمة وحمايتهم من الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لضحايا الجرائم الحساسة من قبيل جرائم الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى. فكما أفاد أحد المستجيبين: نحتاج «طريقة آمنة للتبليغ بدون تعريض الضحية للمزيد من الانتهاكات». كما هناك حاجة لأن تبيّن خدمات الملاحقة التقدّم المحرز. فعلى حدّ ما شرح أحد الضحايا، «في البداية تم أخذ إفاداتنا وشهادتنا على ما وقع علينا من ظلم...» ولكن لا يوجد جهة رسمية أو تابعة للدولة اهتمت بقضيتنا.» كما يحتاج الضحايا إلى الوصول إلى المساعدة القانونية لملاحقة الجناة من خلال المحاكم للحصول على سبل الانتصاف التي يحق لهم بها.

ويتفقم الخوف من الانتقام نتيجة انتشار الأسلحة والمجموعات المسلحة ضمن المجتمعات المحلية والأعمال الانتقامية التي تستهدف القضاة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة بما في ذلك الاغتيالات التي تزيد من انعدام الأمن وتعيق عملية صنع القرار المستقل. ويتسق ذلك أيضاً مع الإجابات على مسح العام 2020 الذي تناول وجهات نظر الليبيين حيال العدالة والمساءلة. وعلى حدّ ما أشار أحد المستجيبين، «المحاكم الليبية غير قادرة على تحقيق العدالة وضمان المحاكمة العادلة. وتتمثل المشكلة الأساسية في الضغط والتأثير من جانب الجناة والمليشيات الذين يتمتعون بالنفوذ» وعلى حدّ ما يقول آخر «شهدنا في الماضي أحكام تبرئة وعفو عن الجناة... فما من شفافية أو معلومات متاحة للعامة حول ما يجري داخل المحاكم...»

وبالإضافة إلى المخاوف المرتبطة بالسلامة، يعبر العديد من المستجيبين عن ترددهم حيال المشاركة في الإجراءات بسبب شعورهم أنّ نظام العدالة غير فعال، ولا جدوى من المشاركة في نظام لا يتمتع بالاستقلالية ويساهم في الإفلات من العقاب. وعلى حدّ ما أشار أحد المستجيبين، فإنّ الجهات الفاعلة في نظام العدالة «ضعيفة أمام قوة الإجرام والمليشيات بالمدينة»، «ولا يوجد لديهم قدرة على التنفيذ»، وهو ما يجعل عملية تطبيق القانون بحياد وبعيداً عن الانحياز أمراً صعباً.

عندما تبقى الجريمة بلا عقاب، فهي لا تطرح مشكلةً فيما يتعلّق باحترام سيادة القانون في البلاد فحسب، بل يكون لها تأثير عميق على إحساس الضحايا بالأمان والرفاء. وعلى حدّ ما شرحه أحد الضحايا: «يؤثر عليّ تأثير شديد و يوبني قلق مستمر»، ويقول آخرون «يفقدي الشعور بالمواطنة. ويؤثر سلباً عليّ اندماجي في المجتمع الليبي»، «لدي شعور بعدم الثقة في الدولة والحكومة.» وأيضاً، «يجعلك تشعر بأنك قد تتعرض لذات الخطر»، «الخطر الذي لا يزال موجود وقد يقع عليّ مرة أخرى»، كما يقلق احد المستجيبين من أن «يضرّ الناس لتحقيق عدالتهم بأنفسهم وهذا يعني المزيد من الفوضى.»

وتشمل القضايا أو الأحداث التي تشعر المستجيبون بانعدام الأمان أيضاً انتشار ارتكاب الجرائم بدون مساءلة للمسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم، بما في ذلك عمليات الخطف، والتحرّش والاختفاء القسري، والتشريد القسري، وانتشار السلاح، والمجموعات المسلحة التي تبقى فوق سيادة القانون. في المقابل، حدد المستجيبون العوامل الثلاثة التي تعزّز من إحساس الأفراد بالأمان وهي إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، ودعم مبادرات المصالحة والعدالة الانتقالية، وكذلك توحيد الحكومة ونزع أسلحة الميليشيات. وتدلّ هذه الأولويات على أنّه، بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ الأمن مفهوم متعدّد الوجوه، أوسع نطاقاً من السلامة الجسدية أو غياب النزاع المسلح في البلاد.

وقد شعر العدد الأكبر من المستجيبين (63%) أنّ بمقدورهم التحدث بأمان عن ملثقى الحوار السياسي الليبي والقضايا السياسية الأخرى التي تؤثر على البلاد. أما الذين لم يشعروا بالأمان أو لم يكونوا واثقين من سلامتهم فكانوا يخشون التعرّض للأعمال الانتقامية بسبب تعبيرهم عن آرائهم السياسية.²⁸ ولم يكن العديد منهم واثقين ما الذي يمكن أن يشعروهم بمزيد من الأمان؛ فقد خيم الشعور بانعدام الأمان لدرجة أنّ المستجيبين لم يجدوا طريقة واضحة للخروج من هذا المأزق.

وشرح العديد منهم أنّهم لا يشعرون بالأمان الكافي للإبلاغ عن وقوع جريمة إلى السلطات. ومثلما هي حال الأشخاص الذين لم يشعروا بالأمان للتعبير عن وجهات نظرهم السياسية، فإنّ الخوف من المشاركة في نظام العدالة ينبع هو الآخر من الخوف من الانتقام، ومن وجود المجموعات المسلحة وتوزّط المسؤولين في الدولة بالأنشطة الجرمية، وغياب المساءلة (الأمر الذي يجعل أيّ مخاطر أمنية لا تستحق الاهتمام).

العدالة والمصالحة

كما عبّر المستجيبون عن قلقهم الشديد حيال نظام العدالة وقدرته على إحقاق حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتعتبر هذه المخاوف مترابطة وتشمل مشاكل لبعض المجموعات لاسيما تلك التي تواجه التهميش أو التمييز، من أجل الوصول إلى العدالة؛ وفشل نظام العدالة في العمل بشفافية واستقلالية وبدون تحيز؛ وغياب الخدمات الملائمة لضحايا الجريمة وعدم توفر سبل الانتصاف للضحايا.

ويؤمن حوالى 80% من المستجيبين أنّ بعض المجموعات تتمتع بقدرة أقلّ على الوصول إلى العدالة مقارنةً بمجموعات أخرى. ويردّد ذلك من بين جملة أسباب أخرى إلى التمييز والقبلية، فيما تشمل المجموعات التي تواجه التهميش بشكل خاص النساء والأشخاص المشردين.

28 ينحدر العدد الأكبر من المستجيبين الذين يغلب عليهم الشعور بانعدام الأمان حيال ملثقى الحوار السياسي الليبي نتيجة الخوف من الأعمال الانتقامية من شرق ليبيا.

وأعرب بعض المستجيبين عن قلقه من أنّ ملتقى الحوار السياسي الليبي لم يركّز بما يكفي على مكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا. فالمساءلة ذات أهمية كبيرة تحدّد ذاتها وهي شرط مسبق أساسي لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل. فوفق ما شدّد أحد المستجيبين، من المهم «محااسبة الجناة وتعويض المتضررين أيضاً كان نوعهم». فمن المهم ان يفكر أعضاء الملتقى في النتائج السلبية على المدى الطويل لأي سياسة تساهم في الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني. فالإفلات من العقاب يؤدي إلى حلقة من العنف ويسهم لترسيخ بيئة لا تطبق فيها القوانين. فوفق ما ذكر أحد المستجيبين: «ما هو مصير من تعرضوا للانتهاكات ولازال المجرمين يتولون مناصب»

وتعتبر معرفة الحقيقة على القدر نفسه من الأهمية، و لا تعد بديلاً عن المساءلة، إلا أنها تعتبر كجزء هام من المساءلة، وهو ما يتسق مع الإجابات على مسح العام 2020 حول وجهات نظر الليبيين حيال العدالة والمساءلة. فعلى حدّ ما قال أحد المستجيبين «لابد من معرفة الحقيقة والعدالة ترتبط بالحقيقة.» وتعدّ المصالحة بدورها مهمة أيضاً و لكن ليست بديلة للعدالة. وإن كانت المصالحة نتيجة متوقعة عند تحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة. فمن شأن الثقة أن تبني من جديد بين المجتمعات المحلية في حال تم السعي الفعلي إلى العدالة والمساءلة. وما من طريق مختصرة للوصول إلى ذلك.

5. الخلاصة

حرّة ونزيهةً وما يجعلها شفافةً ومشروعةً بالنسبة إلى الليبيين. وقد شدّد الأشخاص الذين تشاورنا معهم على أهمية العمل بشكلٍ استباقي على تعزيز بيئة مؤاتية وشمولية للانتخابات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الأمن، وتدعيم حرية التعبير وتكوين الجمعيات وتعزيز مشاركة هادفة وتمثيل لجميع الليبيين. و تعزيز الامن، باعتباره مفهوماً متعدّد الجوانب يتخطى السلامة الجسدية وغياب النزاع، يتطلّب احتراماً لسيادة القانون، وللحكومة الرشيدة، واحتراماً للتنوع، من بين جملة عوامل أخرى. ولن تتحقق هذه البيئة المؤاتية من دون الجهود المتضافرة للحكومة والجهات الفاعلة الأخرى.

تشكّل العدالة جزءاً أساسياً من أي عملية تحوّل وعنصراً أساسياً من عناصر الحكومة السليمة. وهي ليست من مكونات عملية السلام التي يمكن التفاوض بشأنها، ولا يمكن مبادلتها بمفاهيم المصالحة المتنازع عليها، ولا هي قابلة للتفاوض إذا كان نظام العدالة مصمّماً ليكون فعالاً للجميع. من المهم أن يعمل نظام العدالة باستقلالية وشفافية لجميع الليبيين، ومن ضمنهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

رغم فشل الجهود السابقة في إيجاد حلّ سياسي لإنهاء الأزمة، ما زالت هناك رغبة شديدة في رؤية ملتقى الحوار السياسي الليبي ينجح في مساعيه. فضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كالليبيين جميعاً، يتطلعون للوحدة والاستقرار وراغبون في دعم أي جهود مبذولة لإنهاء الأزمة يكون لها أفق معقول للنجاح.

و تتوفر لدى الضحايا والمجتمعات المتأثرة مصلحة مشروع في المشاركة في هذه العمليات، ومشاركتهم تعزّز مشروعية العملية وفعاليتها. وبالتالي، لا بد من استشارتهم، وفقاً لشروطهم، وبشأن القضايا العديدة التي تؤثر عليهم. ويتطلّب ذلك إعلامهم بالكامل بالطبيعة والأهداف المرتبطة بالعملية وبجوهر ما يجري حوله النقاش. كما يتطلّب أيضاً تعريفهم على الفرص الواضحة للمشاركة الفعالة.

ولملتقى الحوار السياسي الليبي أهمية لا تقلّ عن النتيجة التي تنجم عنه. وعلى المدى الطويل، و لن تنجح أي مقارنة تركز بشكلٍ مفرط على تحقيق هدف الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 ديسمبر 2021، من دون إيلاء العناية الواجبة لما يمكن أن يجعل هذه الانتخابات

Lawyers for Justice in Libya

+44 207 609 6734

info@libyanjustice.org

www.libyanjustice.org

Registered charity number 1152068. A company limited by guarantee registered in England and Wales at 8 Blackstock Mews, N4 2BT. Company number 07741132.

محامون من أجل العدالة في ليبيا



LFJL

LAWYERS FOR JUSTICE IN LIBYA